على

بالسكنى كسائر اموال والله اعلم الثالث الجزية فلا توخذ الخ بنية من عبد ولا صبي شئ لقوله ع
رضي الله عنه لا جزية على مملوك وعن ابي داود والترمذي والنسائي وصححه عن ابن عباس رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن مال والمال لا جزية
عليه والمدبر والمكاتب وام الولد والمبعض لان الولد تابع لها كما لقن وكذا المبعض على الراجح وقيل تجب
بقدر ما فيه من الحرية والله اعلم والراجح الذكوري فلا توخذ من امرأة لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله الاية ولا توخذ على المذاة في ذلك وكان عمر رضي الله عنه كتب الى امراء الاجناد ان اضربوا الجزية
ولا تضعوها على النساء والصبيان وكان الزمانة محقونة الدم ومال من المال وكما يجب عليها المال ولا
فرق في المرأة ان تكون زوجة لذمي او استبعدها معه في العقد ام لا وسواء ولدت في اسلامنا او كانت
من اهل الحرب وطلب الذمة لتقيم بيننا فيجوز ان يعقد لها اذا شرط ان يجري عليها احكامنا
من غير حيض بنية والله اعلم الخامس ان يكون المعقود له كتابيا وشبه كتابي اما من لا كتاب له ولا
شبهة كتاب كعبدة الاوثان والشمس والنار والصابئ فيهما هذا والمرتد فلا يعقد له كما ان الله تعالى
امر بقتل جميع المشركين حيث وجدتموهم وخص هذا الكتابي بالاية اما خرج من له شبه كتاب
وهم المجوس بالخبر فبقي الحكم فيما عدا المذكورين لعموم الاية وتعقد الجزية لمن زعم انه متمسك
بصحف ابراهيم وزبور داود عليهما الصلوة والسلام ومن احد ابوبه كتابي والاخر وثني تعقد
له الذمة ايضا على المذهب وكذا تعقد لاولاد من تهود او تنصف قبل النسخ او شك كما في وقته
لان لها اصلا في كتاب لهم والله اعلم قال الله تعالى وانه لفي زبر الاولين وقال تعالى صحف ابراهيم
وموسى وغير ذلك والله اعلم قال رحمه الله الجزية دينار في كل حول لا توخذ من متوسط الحال
دينار ان ومن الموسر اربعة دنانير استحبابا لا يصح عقد الذمة الا بشرطين احدهما ان يلتزم
احكام المسلمين ولا يشترط التعرض بكل حكم حكم المبتدي بل الثاني ان يبذل الجزية فيجب النفوذ
لطلبين في نفس العقد ويشترط التعرض لمقدار الجزية ولا يجب التعرض لغير ذلك على الصحيح
فيقول لامام او نائبه اقررتكم او اذنت لكم او اقامتكم في دار الاسلام على ان تتقادوا لاحكام الاسلام
وتبذلوا الجزية في كل سنة كذا او نحو الا ذكر قدرت وبقيت وكذا يصح عقد الذمة موقتا على الراجح
عليه بدل الاسلام او دار الاسلام ما بين وقت كذا وقت كذا والثاني تقسط الجزية على الاشهر فيجب على الفقير الحالم
دينار وعلى متوسط دينار ان وعلى الغني اربعة دنانير اقتداء بعمر رضي الله عنه لما بعث عثمان بن حنيف

الى الكوفة

الى الكوفة امره ان يجعل على الغني اربعة وبين ذلك هما على المتوسط اتباعا لعمر وعثمان وعلى الفقير
اثنى عشر درهما او الاعتبار في الغني والفقير بوقت الاخذ لا بوقت العقد ومن دعي انه فقير او
متوسط قبل قوله الا ان قوم بينة بخلافه فعلم قابل الجزية دينار كل سنة يضرب عليه الساقي وهو
الموجود في كتب الاصحاب وصحيحه ذلك انه عليه الصلوة والسلام لما وجه معاذا الى اليمن امره ان
ياخذ من كل حالم دينارا او عدله من المعافر وهي ثياب تكون باليمن رواه ابو داود والترمذي
وقال حسن صحيح على شرط الشيخين وقال ابن عبد البر سناده صحيح ثابت متصل والله اعلم
قال رحمه الله يجب على اهل الصفاقة وفاء عن قدر الجزية قوله ويجوز فيه تساهل فان ذلك
مستحب فيستحب للامام ان يشرط عليهم بعد الدنانير ضيافة من يمر بهم من المسلمين من المجاهدين
وغيرهم اذا رضوا بذلك لانه عليه الصلوة والسلام ضرب على بضاري الجزية ثلاثة دنانير في كل سنة
وكانوا ثلاثمائة نفر وان يضيفوا من يمر من المسلمين ثلاثا ولا يعينوا مسلما وضرب عمر رضي الله عنه
الجزية على اهل الشام وشرط عليهم ضيافة ثلاثة ايام وكان فيه مصلحة للمسلمين لاسباب التفقد
ولا تزاد على ثلاثة ايام لقوله عليه الصلوة والسلام الضيافة ثلاثة فما زاد فهو صدقة رواه
مالك وتضرب الضيافة على الغني والمتوسط ويوزع بهما على التفاوت وجه اصحها في اصل
الروضة والمنهاج لا تضرب وهو ظاهر نص الشافعي لانها تاكد فيسقط عنها والله اعلم فرع
لو اراد الضيف ان ياخذ منهم ثمن الطعام لم يلزمهم ولو اراد ان ياخذ الطعام ويذهب
به ولا ياكله فله ذلك بخلاف طعام الوليمة والفرق ان هذه معلومة وذلك مكرمة ولهذا يسن
الطعام والادم وجنسهما ويقول لكل واحد كذا من الخبز وكذا من السمن والزيت ويتعرض
لعلف الدواب فلا يحتاج الى ذكر قدره لهن نعم ان ذكر بين قدره بخلاف الشعير والتبن والحبوب
ونحوهما واما الاقوات فلعلف تقتضي الشعير يرضى عليه الشافعي رضي الله عنه قال رحمه الله
ان بعث الينا ان يوجه الينا ومن يحيي عليهم احكام الاسلام ومن كاتبوا بذلك
لهم ما لنا وعليهم ما علينا فيه ضرب لهم الذمة المهدد والاحكام فاذا مضى عقد
الذمة لزمها شئ ولزمهم شئ ما متابعين ما فان احدهما الاكثر فحد بان لا ينقض من
لهم نفسا وما لا ويضمنهما المتلف لا لهما بها بدل الجزية انما لهما عصمة الدم والمال ولو اتلف